المحاضرة رقم09: الهجرة الدولية

تعد الهجرة الدولية واحدة من أبرز الظواهر العالمية المعاصرة، حيث يتحرك ملايين الأشخاص سنويًا من بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى بحثًا عن فرص أفضل للحياة. هذه الظاهرة المعقدة تتأثر بمجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتثير العديد من الأسئلة حول هوية الفرد، ومفهوم الوطن، وحقوق الإنسان، والعلاقات الدولية.

وطالما كانت ظاهرة الهجرة محط اهتمام الباحثين في مختلف التخصصات كالجغرافيا والاقتصاد وعلم الاجتماع، إذ طرحت تحديات معقدة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للدول المستقبلة والمصدرة على حد سواء. وفقًا لمنظمة الأمم المتحدة، فإن عدد المهاجرين في العالم تجاوز 272 مليون شخص في عام 2019، مما يسلط الضوء على أهمية هذه الظاهرة وتأثيرها المتزايد على المجتمع الدولي.

1. الهجرة: لغة واصطلاحا:

- **الهجرة لغة:**

اشتق لفظ الهجرة من فعل هجر أي تباعد وكلمة هاجر تعني ترك وطنه وانتقل من مكان إلى غيره، فجاء في لسان العرب أن الهجر ضد الوصل(هجرت الشيء هجرا أي تركته وأغفلته)، والهجرة هي النزوح من أرض إلى أرض. وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن، فلم يكن قديما يعرفون الأوطان بالحدود السياسية المعروفة لدينا اليوم، إلا أن ذلك لم يكن يعني عدم وجود مفهوم للوطن فقد كان هذا الأخير يعني عندهم محل الإنسان أو المكان الذي استوطن فيه مع عشيرته. ويهاجر، مهاجرة، هجرة وتعني الشخص أو الأشخاص الذين يقدمون إلى بلد أجنبي بقصد اتخاذها مقرا دائما.

فمصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل مصطلحات ثلاثة مجتمعة في اللغة الإنجليزية، فهناك مصطلح Migration الذي يشير إلى عملية الانتقال، أو الحركة المستهدفة للهجرة في حين يشير مصطلح emigration إلى هذه الحركة في علاقتها بالوطن الأصلي، أي أنه يشير إلى حركة الهجرة المغادرة، أي النقلة إلى الخارج، فكأنه يشير إلى الحركة في علاقتها بموطن الإرسال، أما مصطلح immigration فإنه يشير إلى دخول المهاجرين، وإقامتهم بالفعل في

موطن الاستقبال ([3]) .فالهجرة في اللغة تعني (الترك والمغادرة) ويقال. هجر الشيء إذا تركه ويعطي قاموس ويبتسر الجديد ثلاثة معاني للفعل (هاجر) Migrate هي:

–الانتقال من مكان إلى آخر وبخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه.

وقد ورد مفهوم الهجرة في العديد من المعاجم، فقد جاء في معجم المصطلحات الجغرافية مشيرًا إلى انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة، كما ورد في المعجم الديمغرافي الصادر عن قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة تعريفها بأنها عملية الانتقال من الموطن الأصلي إلى موطن جديد، فيتبع ذلك تبدل في محل الإقامة، فيصبح المنتقل مقيميا في الموطن الجديد.

- **الهجرة: اصطلاحا :**

تتعدد وتتباين تعاريف الهجرة ومفاهيمها نظرا لكونها تدرس من زوايا مختلفة تاريخية واقتصادية واجتماعية وجغرافية. وتبعا لذلك تختلف نظرة المختصين إلى الظاهرة تبعا لاختلاف مشاربهم ودرجة تركيزهم على جانب معين من جوانبها.

وتُعرّف الهجرة بأنها "انتقال السكان من وحدة إدارية إلى وحدة إدارة أخرى. أو هي أن يترك شخص أو جماعة مكان إقامتهم لينتقلوا إلى العيش في مكان آخر وذلك في نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة أطول من كونها زيارة أو سفر، أو أنها عملية انتقال الفرد من منطقة معينة تسمى المكان الأصلي إلى منطقة أخرى تسمى مكان الوصول بشرط أن تشمل عملية الانتقال على اجتياز الحدود الإدارية بين المنطقتين وعلى الإقامة في المكان الذي انتقل إليه الفرد لفترة معينة، وعرفه بعضهم "الفعل الذي يتم بمقتضاه تغيير في مكان الإنسان من موطنه إلى مكان آخر قادرا على الحصول فيه على العمل والوظائف التي قد لا يستطيع القيام بها في مكانه الأصلي لأسباب: مثل قلة الأجور التي يسعى ذلك الإنسان إلى تحسينها بغية التغلب على قسوة المعيشة وصعوبة الأمر الذي يدفعه للهجرة إلى مكان آخر.

كما عرفت الهجرة بأنها انتقال الأفراد بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل العيش، وقد تكون داخل البلد أو خارجه، وتتم هذه الهجرة بإرادة المهاجر أو بغير إرادته

2. الهجرة أسبابها وآثاره

- الأسباب الاقتصادية

وقد أدى الاقتصاد العالمي في العصر الحديث وما صاحبه من تدويل للعمل والرأس مال إلى اتساع حركة السكان في جميع أرجاء الأرض واجتذاب العمال إلى مراكز المدن التي ازدهرت فيها النشاطات التجارية والاقتصادية.

ويعتقد كثير من الباحثين وعلماء الاجتماع من أمثال (جليفر جنسون) و(ديفيد هير) على أن الهجرة بوجه عام تتجه من المناطق الضعيفة اقتصاديا إلى المناطق أو الدول الغنية .إذ يتمتع المهاجرون بفرص العمل الممنوحة لهم ، فضلا عن الجماعات التي تهاجر بدوافع دينية أو سياسية.

الأسباب الاقتصادية تبرز في انخفاض رواتب العمال، مقارنة مع أمثالهم، والمقصود بهذا أن العمال الذي يقيمون بالعمل في بلادهم يشعرون بنقص في رواتبهم وأنهم يستحقون رواتب أعلى مع العلم أنه من غير الممكن تحسين أوضاعهم في بلدهم، لذلك يضطر العامل إلى ترك العمل في بلده، والهجرة إلى بلد أخرى لتراعي حالته وعمله لرواتب أعلى ودخل يؤسس حياته.

- **أسباب اجتماعية**

طبيعة العوامل الاجتماعية وأسلوب الحياة وأنماطها تبرز عدم التكييف مع الواقع الذي يعيشون فيه، ولذلك تشير التقديرات على أن ظهور ظاهرة البطالة مع مرور الزمن واستمرار الفجوة بين معدلات النمو السكاني والنمو الاقتصادي سيزيد من عوامل الطرد، وعملية الطرد هذه ستجعل من هؤلاء العمال أن يقوموا بالبحث عن عمل آخر، بعضهم قد يبحثون في بلدهم ولكن من شدة القهر الذي يؤدي إلى القهر الاجتماعي، قد يؤدي ببعضهم إلى البحث عن عمل في الخارج مما يؤدي إلى هجرتهم.

- **أسباب طبيعية وعسكرية**

وإن تمكن الإنسان من تكييفه للظروف الطبيعية التي كانت تدفعه للهجرة، إلا أنه ما زال يستسلم لبعض الظروف الطبيعية كالزلازل والبراكين والأعاصير المدمرة كما حدث في جنوب شرق آسيا في عام(2005) عندما اجتاحت موجات إعصار(التسونامي) مساحات شاسعة أدت إلى هجرة كثير من السكان، وكذلك ما تفعله النزاعات والحروب.

معظم الهجرات الحديثة تتم بدوافع وعوامل طاردة يصعب التغلب عليها من المواطن الأصلية للمهاجرين، وخاصة فيما يتعلق بالحروب والاحتلال، كما حدث بالنسبة للفلسطينيين حينما احتلت أرضهم، وما يحدث في بعض دول القارة الأفريقية من نزاعات وحروب، وكذلك ما رافق الاحتلال الأمريكي للعراق وتعرض العديد من مدن العراق إلى الهجمات العنيفة بمختلف الأسلحة الفتاكة الحديثة في 2003/4/9م.

3. آثار الهجرة

عندما ينتقل الإنسان منفردا أو على شكل جماعات صغيرة كالأسرة من البيئة التي يعيش فيها إلى بيئة أخرى تختلف عن بيئته الأصلية، كالانتقال من الريف إلى المدينة ليقيم فيها، أو قد يغادر من منطقة متخلفة إلى منطقة حضرية وربما ينتقل من بلد إلى بلد آخر وهذه الانتقالات المتعارف عليها بالهجرة فإنها تؤدي دورا متميزا في تشكل البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للكثير من الأمم والشعوب.

إن للهجرة آثارا اجتماعية وثقافية واقتصادية مما حفز الكثير من العلماء في شتى شؤون المعرفة الإنسانية إلى دراسة هذه الظاهرة، كما دفع الكثير من الهيئات الوطنية والدولية إلى الانتباه إلى المشكلات التي تنتج عن هذه الظاهرة من أجل السيطرة على نتائجها بحيث تقلل من المشكلات الخطرة التي تتعرض لها المجتمعات التي تكثر فيها هذه الظاهرة.

ويكفي أن نذكر في هذا المجال أن عدد السكان من ذوي الأصول الأوربية الذين يعيشون خارج أوربا يساوي نصف عدد سكان أوربا حاليا وقد كان ذلك أحد العوامل التي جنبت أوربا عواقب.

من ذلك يتضح أن مفهوم الهجرة يحمل معان معقدة تتداخل في الجوانب السوسيولوجية والأنثروبولوجية والاقتصادية والسياسية والنفسية، بحيث تصبح دراسة هذا المفهوم ذات مداخل متعددة لا يمكن إهمال أي منها بغية الوصول إلى فهم هذه الظواهر المترابطة.

فقد تؤدي الهجرة إلى التحضر، والتحضر هو عملية اجتماعية يقوم بها الفرد بالانتقال من الريف إلى المدينة والتكيف والتطبع بأخلاق وعادات أبناء المدن وسلوكياتهم وتقبل أسلوب الحياة وأنماط العلاقات الاجتماعية الموجودة فيها والخضوع إلى قوانين وأنظمة مؤسساتها وتشكيلاتها الاجتماعية والحضارية .

وفي الوقت نفسه فإن الهجرة قد تثير مشكلات عديدة منها مشكلة التكييف لأن الهجرة انتقال من بيئة إلى بيئة أخرى كما قد يترتب على ذلك مشكلات كالأمراض العقلية والجريمة وغير ذلك من سوء الأداء الوظيفي والاجتماعي حيث يشعر الفرد المهاجر بالغربة والتوتر النفسي، وعدم الاستقرار المهني والمشكلات الاقتصادية، واصطدام النماذج الحضارية والثقافية التي ألفها المهاجرون في موطنهم الأصلي بالنماذج الحضارية الجديدة.

4. الوضع القانوني للهجرة الشرعية

تثير مسألة مشروعية الهجرة الدولية جدلاً واسعًا، حيث تتضارب الحقوق الفردية في التنقل بحرية مع حق الدول في حماية حدودها وأمنها القومي. وعلى الرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يكفل حق كل فرد في حرية التنقل والإقامة، إلا أن الدول تفرض قيودًا على هذا الحق لأسباب أمنية واقتصادية واجتماعية.

وفيما يلي أبرز المعاهدات الدولية التي تمنح الحماية القانونية للمهاجرين:

- ✓ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- ✓ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- ✓ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ✓ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- ✓ اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي تحمي الحقوق العمالية وحقوق العمال المهاجرين.

- ✓ البروتوكولان الملحقان بالاتفاقية الدولية لمناهضة الجريمة الدولية العابرة للحدود، المتعلقان بالإتجار بالأشخاص وتهريبهم.
- ✓ أحكام الاتفاقية بشأن الأشخاص الذين لا يحملون جنسية دولة ما لعام 1954.
- ✓ اتفاقية انعدام الجنسية لعام 1961.
- ✓ اتفاقية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم لعام 1990 ودخلت حيز التنفيذ عام 2003.
- ✓ وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2000م يوم 18 ديسمبر/ كانون الأول يوما دوليا للمهاجرين. كما أبرمت المنظمة الدولية للهجرة عام 2016م اتفاقًا مع الأمم المتحدة لتصبح إحدى الوكالات المتخصصة التابعة لها.
- ✓ ويشكّل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، أول اتفاق حكومي دولي أُعد تحت رعاية الأمم المتحدة واعتمد يوم 10 ديسمبر/ كانون الأول 2018م لتغطية جميع أبعاد الهجرة الدولية بطريقة كلية وشاملة.

❖ تعنى عدة مؤسسات وهيئات تابعة للأمم المتحدة بالهجرة، وهي:

- ➢ المفوضية السامية لحقوق الإنسان والهجرة.
- ➢ المفوضية السامية لحقوق الإنسان والحق في الجنسية.
- ➢ المقرر الخاص المعني بالمهاجرين.
- ➢ اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين.
- ➢ المقرر الخاص المعني بالمشردين داخليًّا.

5. الهجرة غير الشرعية، المفهوم، الأسباب

يعد مفهوم الهجرة غير الشرعية من المفاهيم المتداولة بشكل كبير في الآونة الأخيرة سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى العملي السياسي، ولذلك فيصعب علينا إيجاد تعريف جامع مانع نظرا لتعقد الدوافع وتطور الظاهرة نفسها وتعدد المقاربات المفسرة لها. ولضبط هذا المفهوم ضرورة تفكيكية، ولهذا سنتوقف أمام مفهوم الهجرة غير الشرعية، ودوافعها، وعلاقتها بغيرها من المفاهيم كاللجوء والنزوح، على النحو الآتي:

أولا: تعريف الهجرة غير الشرعية

يستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية بمعنى قانوني بالدرجة الأولى، وهو ينطوي على دلالة مخالفته للقوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول. فتعرف بذلك بأنها تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر، وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة. وهي تظهر فيما يلي: – دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك. وغالبا ما يتم ذلك بطرق التسلل عبر الطرق البرية الصحراوية أو الجبلية أو عبر البحار والمناطق الساحلية– دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة وبقاؤه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة، كأن يكون غايات دخوله للمرة الأولى السياحة أو زيارة الأقارب ثم المكوث والاستقرار في الدول المستضيفة.

دخول الشخص لحدود دولة ما في سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية بغرض إيقاع الأذى بالسكان المقيمين والعمل على تهديد أمن الدولة لغايات سياسية أو اجتماعية وغالبا ما يقترن هذا الشكل بعمليات الإرهاب.

كما تعرف الهجرة غير الشرعية بخروج المواطن من إقليم دولته عبر المنافذ غير الشرعية المخصصة، أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق مزورة أما الدولة المستقبلة للمهاجرين فينصب اهتمامها على الوجود على أراضيها بغير موافقتها، سواء كان ذلك الوافد قادما من بلده أو من دولة أخرى وسواء خرج من منفذ شرعي ووصل إلى منفذ شرعي أو أنه خرج من منفذ غير شرعي ووصل إلى منفذ غير شرعي وسواء كان قاصدا الإقامة المستمرة أو المؤقتة فمناط التأثير لديها هو الوجود على أراضيها بغير موافقتها، ومن ضمن التعاريف التي جاءت عن الهجرة غير الشرعية أيضًا أنها:" تدبير الدخول غير المشروع من وإلى أي إقليم أية دولة من قبل أفراد، أو مجموعات من غير المنافذ المحددة لذلك دون التقيد بالضوابط والشروط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد.

–التسلل إلى داخل الدولة بعد دخول مشروع لها مؤقت، كما هو الحال في تسلل العابرين للدولة إلى دول مجاورة، فيصبح مكوثهم فيها غير شرعي، وليس دخولهم إليها.

ثانيا: دوافع الهجرة غير الشرعية

يمكن استعراض دوافع الهجرة غير الشرعية من خلال التطرق لطرفي معادلة الجذب والطرد، فعوامل الجذب تكمن في الإغراءات والحوافز الموجودة في الدول المستقبلة وتعرف عوامل الطرد بالنقيض لها، العوامل الطاردة للمهاجرين، تساهم عوامل متعلقة بجميع الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية في طرد المهاجرين من بلدهم الأصلي. ويمكن جمع هذه العوامل في الشعور باللاأمن، حيث إن الرغبة في مغادرة الوطن ليست عبثية إنما هي نتيجة حالة يسود فيها اللاأمن الإنساني الذي يشمل اللاأمن الاقتصادي واللاأمن الاجتماعي واللاأمن السياسي والناتج عن عدة عوامل منها:

- **الدوافع الاقتصادية:**

يلعب الاقتصاد دورا مؤثرا ومهما في الوقت الحاضر في مختلف دول العالم. حيث ترسم سياسات الدول واستراتيجياتها لتحقيق هدف رئيس، يتبلور في اتجاهها لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى تزايد موارد الدولة المالية ويمكنها خلق فرص العمل لمواطنيها والوفاء بكافة احتياجاتهم المعيشية المختلفة. وبهذا يُعدُّ العامل الاقتصادي من أهم العوامل الدافعة لمغادرة الإقليم الوطني بصفة غير مشروعة، حيث إنها تأتي في مقدمة العوامل. ويتضح ذلك من خلال التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين والتي تشهد غالبًا افتقارا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة.

- **الدوافع الاجتماعية:**

وتتمثل في عدم توفر السلم الاجتماعي، وذلك بفعل شيوع الظاهرة الطبقية على المستوى القبلي والطائفي أو الديني، وتغليب الأغلبية على الأقلية أو العكس. كما ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباط طرديا، فالبطالة وتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في المجتمع التي تنشأ فيه. يتطلع الأفراد إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي أو بحثا عن الوجاهة الاجتماعية المفقودة في بلادهم بفعل البطالة والفقر، ويندفعون نحو الهجرة وقبول المخاطرة إلى الحد الذي يقبلون فيه أي عمل مهما كان مذلا أو تافها سعيا وراء تحقيق

أحلامهم الذاتية، وتحولت فكرة الهجرة إلى عملية ضرورية ومؤقتة لمدة سنتين أو خمس سنوات يتم من خلالها جمع أكبر قدر من المدخرات اللازمة للزواج وتوفير مسكن لائق ومشروع صغير لاستكمال مسيرة الحياة .

- **الدوافع السياسية:**

يقصد بالسياسة فن حكم الدولة وإدارة شؤونها بالصورة التي تحقق الفعالية، وما يوضع من سياسات عامة وما يتخذ من قرارات إدارية، بحيث يتحقق رضا المواطنين وما يمثلونه من رأي عام عن هذه السياسات والقرارات. ومن ثم تحقيق استقرار النظام السياسي واستمرارية قيادته، وإدارة شؤون المواطنين العامة بوعي وإدراك، بما يوفر لهم الخدمات العامة بمرافقها المختلفة، ويوجد السبل لدفع أي جور وظلم يقع عليهم. وهذا ما يعزز ثقة المواطنين بدولتهم ويعزز شعور المواطنة لديهم وانتمائهم إليها. وعلى النقيض من ذلك فإن تخلف ثقة المواطن بحكومته والانتماء يدفعه إلى التفكير في مغادرة بلده ولو بطرق غير مشروعة، وتتركز أساسا في غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان. وفي مقدمتها الحق في اتخاذ القرار والمشاركة في الحياة العامة، والحق في حرية التعبير، وضعف المؤسسات، وغياب سيادة القانون، وتفشي النزاعات القبلية والعشائرية والحدودية، وعدم الاستقرار السياسي، وكثرة الانقلابات العسكرية وتفشي الفساد المالي والإداري.